في مساعيهم تلك ، إذ أمنت مصالحهم ، بموجب النص النهائي الذي انتهى اعداده في منتصف كانون الأول ١٩٢٠ (وهو النص الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم أخيرا) كما يشتهون ، وذلك على حساب حقوق العرب الفلسطينيين ومصالحهم[١٧] . فقد كان الهدف الأساسي من اقرار نصوص صك الانتداب ، بالشكل الذي تم فيه ذلك ، العمل على اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، مساعدة سكان البلد للحصول على استقلالهم ، كما كان الهدف من تبني نظام الانتداب عموما . وهناك من يدعي ان فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، بسبب نواقصه تلك ونتيجة لتعارضه مع نصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم وروحها ، وهي المادة التي تشكل الاساس القانوني لنظام الانتداب بأسره ، كان عملا غير شرعي[١٨] . غير ان ذلك لم يمنع بريطانيا ، على اية حال ، من حكم فلسطين بموجبه .

ويظهر حرص واضعي صك الانتداب على تحويله الى اداة لتحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، في بنود عدة منه ، بما في ذلك مقدمته ، التي ضمنت نص تصريح وعد بلفور . وكان الصهيونيون قد شطبوا من مشروع الصك الذي قدموه ، حتى تلك الفقرة ، من وعد بلفور ، القاضية بالمحافظة على الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين ، الا ان الفقرة اعيدت اليه ، بسبب اصرار مندوب فرنسا على ذلك في مؤتمر سان ريمو ، وبعد ان تنازل عن تحفظاته من بنود اخرى في الصك[١٩] . غير ان الصهيونيين نجحوا ، في مقابل ذلك ، في ادخال فقرة اخرى الى المقدمة ، كانوا قد فشلوا في ادخالها الى نص وعد بلفور في حينه ، تنص على ان فرض الانتداب البريطاني على فلسطين وتنفيذ وعد بلفور ، يعدان « اعترافا بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين ، والدوافع التي تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد » . وتجد مقدمة صك الانتداب هذه تعبيرا عنها في عدد من مواده ، التي تفسرها وتضع الشروط والادوات الكفيلة بتنفيذها : فالمادة الثانية من الصك تنص ، مثلا ، على ان « تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي ... وتطوير انظمة الحكم الذاتي ، وضمان الحقوق المدنية والدينية [لا السياسية] لجميع سكان فلسطين ، بصرف النظر عن الاجناس والاديان » . اما المادة الرابعة ، فتدعو حكومة الانتداب الى الاعتراف « بوكالة يهودية ... كهيئة عمومية تشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ، وتساعد وتشترك في تطوير البلاد ، تحت اشراف حكومتها الدائم، ويعترف بأن المنظمة الصهيونية العالمية هي هذه الوكالة ... ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها وتشكيلها يجعلانها صالحة وملائمة لهذا الغرض » . كذلك يسدي صك الانتداب النصح للمنظمة الصهيونية العالمية بأن « تتخذ ما يلزم من التدابير ، بعد استشارة الحكومة البريطانية ، للحصول على معونة [اليهود غير الصهيونيين] الذين يرغبون في المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي » . وفرضت المادة السادسة من الصك، على حكومة الانتداب « ان تسهل هجرة اليهود الى فلسطين في ظروف ملائمة،وتنشط ، بالاتفاق مع الوكالة اليهودية .. استيطان اليهود في الأراضي الزراعية ، بما فيها الأراضي المدورة والأراضي البور غير المطلوبة للاعمال العمومية » . وجاء في المادة السابعة ان « على حكومة فلسطين ان تسن قانونا للجنسية يتضمن نصوصا بتسهيل حصول اليهود ، الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما ، على الجنسية الفلسطينية » . وسمحت المادة الحادية عشرة لحكومة فلسطين بأن « تتفق مع الوكالة اليهودية .. على ان تدير او تستثمر ، بشروط